بسم الله الرحمن الرحيم

العناوين:

- **مناقشات الخلافة وحزب التحرير ما زالت مستمرة في تركيا**
- **الأمم المتحدة: مساءلة ميانمار عن الجرائم بحق مسلمي الروهينجا أمر حتمي**
- **إحالة ٥٤ مليون مصري من ٦٢ مليون تخلفوا عن التصويت إلى النيابة العامة**
- **مفتي فلسطين يتناقض في فتواه حول التطبيع مع كيان يهود**
- **روسيا تتعهد بحماية بيلاروسيا من التدخلات الخارجية**

التفاصيل:

مناقشات الخلافة وحزب التحرير ما زالت مستمرة في تركيا

تستمر النقاشات بشكل واسع في تركيا حول عودة الخلافة بعد فتح مسجد آيا صوفيا وطرح موضوع إعادة الخلافة، فكتبت مجلة "الحياة الحقيقية" حول الخلافة وطالبت بإقامتها، علما أن كتّاب هذه المجلة متأثرون من الاتصالات معهم من شباب حزب التحرير، وكتبت كثير من الصحف ووسائل الإعلام المرئية وتناولت موضوع حزب التحرير وأنه من وراء هذه الدعوة، وذكر أحد الأساتذة أن دستور حزب التحرير أعمق وأوسع من دستور دولتنا التركية، وكان يحمل بيده كتاب مقدمة الدستور الذي أصدره حزب التحرير. وآخر برنامج استمعنا إليه حول الموضوع ما ظهر على شاشة تلفزيون "إم" التركي يوم ٢٠٢٠/٨/٢٦م لمقدم البرامج المشهور روشان تشاكير مع البروفيسور علي يايجي أستاذ التاريخ التركي في جامعة ستاندفورد بولاية كاليفورنيا في أمريكا واستمر النقاش نحو ٥٠ دقيقة، وركز على موضوع الخلافة شرعيا وتاريخيا وفي الوقت الحالي. فاستعرض من الدعوات إلى إقامة اتحادات بين البلاد الإسلامية وهل تعتبر دعوة للخلافة. فقال البروفيسور "هناك ظاهرة حزب التحرير وهي مهمة جدا جدا، وإن حزب التحرير يعتبر قضيته إقامة الخلافة وهو حامل لهذه الدعوة"، فقاطعه المقدم قائلا "إن حزب التحرير منتشر في الهند والباكستان والمملكة المتحدة وآسيا الوسطى وأوزبيكستان، ولنذكّر المشاهد أن مؤسسه من فلسطين وهو حزب عالمي يعمل لإقامة الخلافة".

الأمم المتحدة: مساءلة ميانمار عن الجرائم بحق مسلمي الروهينجا أمر حتمي

قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش يوم ٢٠٢٠/٨/٢٦م "إن مساءلة السلطات في ميانمار عن الجرائم بحق مسلمي الروهينجا أمر حتمي" (الأناضول ٢٠٢٠/٨/٢٦) وذلك بمناسبة الذكرى الثالثة لأكبر حملة عسكرية وحشية وتهجير قسري للروهينجا من ولاية أراكان الإسلامية التي احتلتها ميانمار وضمتها إليها عام ١٩٣٧م بمؤامرة من بريطانيا التي كانت تحتل المنطقة.

وقال غوتيريش: "تقع المسؤولية في النهاية على عاتق سلطات ميانمار بالإضافة إلى حلول المعاناة الإنسانية الفورية، فإن حق المساءلة أمر حتمي لتحقيق المصالحة طويلة الأمد"، وجدد دعوته إلى حل

الأزمة "من خلال معالجة الأسباب الجذرية للصراع وتهيئة الظروف لعودة آمنة وطوعية وكريمة ودائمة لجميع اللاجئين".

وفي خبر متصل ذكرت منظمة "أنقذوا الأطفال"، وهي منظمة غير حكومية في بريطانيا، أن نحو ١٠٨ آلاف طفل من الروهينجا ولدوا في ظروف معيشية غير ملائمة في مخيمات اللاجئين ببنغلادش وميانمار خلال السنوات القلية الماضية. وقد جرى تهجيرهم القسري من مناطقهم إلى مخيمات في ميانمار عام ٢٠١٢ منذ بدأ الحاقدون البوذيون من جيش ومليشيات بارتكاب المجازر ضدهم عام ٢٠١٧ لتهجيرهم خارج البلاد عندما لم يروا ردة فعل من البلاد الإسلامية ولا من دول العالم الأخرى التي تدّعي المحافظة على حقوق الإنسان. ومنذ ٢٠١٧/٨/٢٥ تشن القوات المسلحة في ميانمار ومليشيات بوذية حاقدة حملة عسكرية تتضمن مجازر وحشية وتهجيراً قسرياً لمسلمي الروهينجا في أراكان. وأسفرت هذه الحملة عن مقتل آلاف المسلمين وتهجير نحو ٩٠٠ ألف منهم إلى بنغلادش حسب تقارير الأمم المتحدة. ومع ذلك فإن حكام المسلمين لم يحركوا ساكنا تجاه ميانمار، فلم يقوموا بتهديدها والضغط عليها ولا بتسيير حملة عسكرية ضدها لتحرير أراكان من احتلالها الغاشم ونصرة المسلمين هناك، بل لم يقوموا بأدنى الإجراءات ضدها من قطع للعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية معها، مما يؤكد مدى خيانتهم لله ولرسوله وللمؤمنين.

إحالة ٥٤ مليون مصري من ٦٢ مليون تخلفوا عن التصويت إلى النيابة العامة

قرر مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات المصرية يوم ٢٠٢٠/٨/٢٦ إحالة جميع الناخبين الذين تخلفوا عن التصويت في الجولة الأولى من انتخابات مجلس الشيوخ إلى النيابة العامة. وأوضح مجلس الشيوخ أن إدارة الهيئة "نبهت مرارا وتكرارا بضرورة النزول إلا أن البعض تقاعس عن أداء دوره وواجبه الوطني في المشاركة ليقرر المجلس إحالة جميع من تخلفوا عن الاقتراع إلى النيابة العامة لاتخاذ ما يلزم" (صحيفة الشروق ٢٠٢٠/٨/٢٦). وشددت الهيئة على ضرورة تطبيق مقتضى المادة ٥٧ من قانون مباشرة الحقوق السياسية الصادر برقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته بمعاقبة الناخب المتخلف عن الإدلاء بصوته بغرامة مالية لا تتجاوز ٥٠٠ جنيه. ويبلغ عدد المقيدين في جداول الانتخابات ٦٢ مليونا و٩٤٠ ألفا و١٦٥ ناخبا، شارك منهم ٨ ملايين و٩٥٩ ألفا و٣٥ صوتا بنسبة مشاركة ١٤،٢٣% ليبلغ عدد المتخلفين عن التصويت نحو ٥٤ مليون ناخب. وكل ذلك يؤكد عدم ثقة أهل مصر بالنظام المستبد برئاسة الطاغية السيسي الذي عمل على ضرب الثورة التي أسقطت الطاغية حسني مبارك. ويدل ذلك على أن مصر مهيأة لاستئناف الثورة من جديد.

مفتي فلسطين يتناقض في فتواه حول التطبيع مع كيان يهود

قال مفتي القدس والديار الفلسطينية الشيخ محمد حسين لوكالة الأنباء الألمانية يوم ٢٠٢٠/٨/٢٤ "إنه أصدر فتوى عام ٢٠١٢ تسمح بزيارة القدس والأقصى ضمن معايير معينة ليس من بينها التطبيع. وبما أن هذا الاتفاق (بين الإمارات وكيان يهود) يحمل علامات التطبيع فإن زيارة القدس غير مسموح بها ومحرمة"، وكان قد صرح بفتواه يوم ٢٠٢٠/٨/١٧ قائلا: "إن الصلاة في الأقصى ليست لمن يطبع ويتخذ من هذه القضية وسيلة للتعاطي مع صفقة القرن الآثمة، والتطبيع من مظاهر هذه الصفقة، وكل ما جاء خلالها ممنوع وباطل وحرام شرعا، لأنها تعني التفريط بالقدس التي تعتبرها صفقة القرن عاصمة للكيان (الإسرائيلي) بما فيها المقدسات بطبيعة الحال".

ولكنه ناقض نفسه وبفهم أعوج مخالف لتلك الفتوى وللحكم الشرعي عندما قال: "نؤكد على أن الصلاة في المسجد الأقصى مفتوحة لمن يأتي من البوابة الشرعية الفلسطينية أو من خلال الحكومة الأردنية الشقيقة التي هي صاحبة الوصاية على المقدسات بطبيعة الحال". فهل السلطة الفلسطينية التي اعترفت بكيان يهود واعترفت بحقهم في الأرض المغتصبة عام ١٩٤٨ ومساحتها تشكل ٨٠% من فلسطين وتنسق أمنيا وتحمي كيانه بوابة شرعية؟! وهل النظام الأردني الذي اعترف بكيان يهود ووقع معه اتفاقية وادي عربة الخيانية وأقام معه علاقات دبلوماسية ويسهر على أمن كيان يهود ويطبع معه بوابة شرعية؟! فهل هذه الأعمال الخيانية التي لا تقل عن خيانة الإمارات أصبحت شرعية؟!

ومن جانب آخر قال أحمد الخولي أحد علماء الأزهر لوكالة سبوتنيك ٢٠٢٠/٨/١٩ "إن فتوى مفتي فلسطين بتحريم زيارة القدس من خلال التطبيع مع (إسرائيل) فتوى صحيحة وشرعية.. وإن الفتوى ليست جديدة فقد سبقتها فتاوى مشابهة من الأزهر الشريف على عهد شيوخه الكبار بدءا من الشيخ عبد الحليم محمود الذي رفض مرافقة السادات في رحلته الشهيرة إلى القدس مرورا بالشيخ جاد الله والشيخ سيد طنطاوي". ورفض الخولي الرأي القائل بأنها فتوى تخلط بين الدين والسياسة قائلا: "إن هذا الأمر يستحيل فيه هذا النوع من الفصل، وإن الاحتلال نفسه قائم على عدم الفصل بين الدين والسياسة، وإن هذه المسألة ليست محل جدال حرام وحلال وإنما مقطوع بحرمتها تماما". فالتطبيع سواء من النظام المصري أو الأردني أو الإماراتي أو التركي أو من السلطة الفلسطينية كله مرفوض ومحرم شرعا. فلا يشكل أحد منهم بوابة شرعية، والمطلوب شرعا هو العمل على تحرير الأقصى وعموم فلسطين.

روسيا تتعهد بحماية بيلاروسيا من التدخلات الخارجية

قال الرئيس الروسي بوتين لقناة روسيا ١ يوم ٢٠٢٠/٨/٢٧ "إن على روسيا التزامات أمنية أمام بيلاروسيا (روسياء البيضاء) تتعلق بالدفاع عن سيادتها واستقلالها واستقرارها وذلك بموجب الاتفاقات الثنائية والدولية" وقال: "إن نظيره البيلاروسي لوكاشينكو طلب منه أن تقدم روسيا لبلاده المساعدة المطلوبة إذا اقتضت الضرورة" وتابع: "قلت إن روسيا ستنفذ كل التزاماتها". وقال "إن روسيا شكلت احتياطا من رجال إنفاذ القانون لمساعدة مينسك، وإنه تم الاتفاق مع لوكاشينكو على أن هذا الاحتياطي لن يستخدم طالما لم يخرج الوضع عن السيطرة.. حتى الآن ليست هناك حاجة لاستخدام القوات الروسية في بيلاروسيا"، وقال بوتين: "إن هناك أطرافا خارجية تحاول التأثير في أحداث بيلاروسيا من أجل مصالح سياسية معينة وذلك بدليل الانتقائية التي تقيم بها قوى خارجية تصرفات الحكومة والمعارضة". وقال: "إن روسيا لا يمكن ألا تكون معنية بما يجري في بيلاروسيا لكن سلوكها يتسم بضبط نفس وحيادية أكبر مما تظهره بلدان أخرى كثيرة، ومنها الدول الأوروبية والولايات المتحدة". واعتبر الوضع يتجه نحو الاستقرار الآن وأن المشاكل الموجودة يتم حلها في إطار الدستور والقانون وبالوسائل السلمية. وتشهد بيلاروسيا منذ أكثر من التاسع من الشهر الجاري احتجاجات على نتائج الانتخابات التي فاز بها لوكاشينكو بولاية سادسة وتعتبرها المعارضة مزيفة وتطالب بإعادتها.

وتشجع أمريكا والدول الأوروبية الاحتجاجات وتدعم المعارضة إعلاميا وذلك في محاولة لإبعاد النفوذ الروسي عن بيلاروسيا كما فعلت في أوكرانيا. وتعزز روسيا نفوذها هناك باتفاقيات أمنية ودفاعية، مثل منظمة معاهدة الأمن الجماعي التي تضم عدة دول من بينها بيلاروسيا وأرمينيا وكازاخستان وطاجيكستان وقرغيزستان، حيث إن هذه الدول ما زالت ترزح تحت النفوذ الروسي. وأكثر هذه البلاد إسلامية يعمل فيها حزب التحرير لتحريرها من النفوذ الروسي ومنع دخول النفوذ الغربي هناك.